السوق تأثر بتصاعد الأحداث السياسية التي تمر بها المنطقة

«بيان»: وصلت قيمة التداول إلى 11.45 مليون دينار

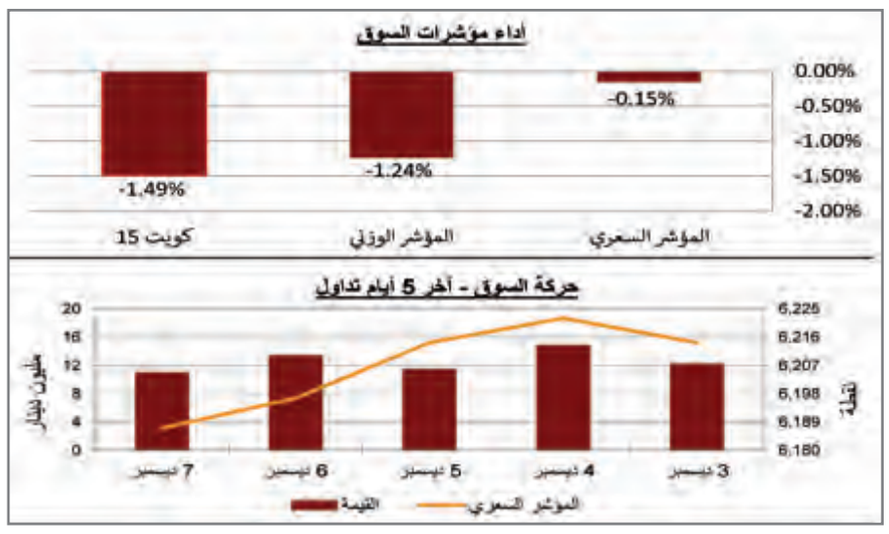

أداء مؤشرات السوق

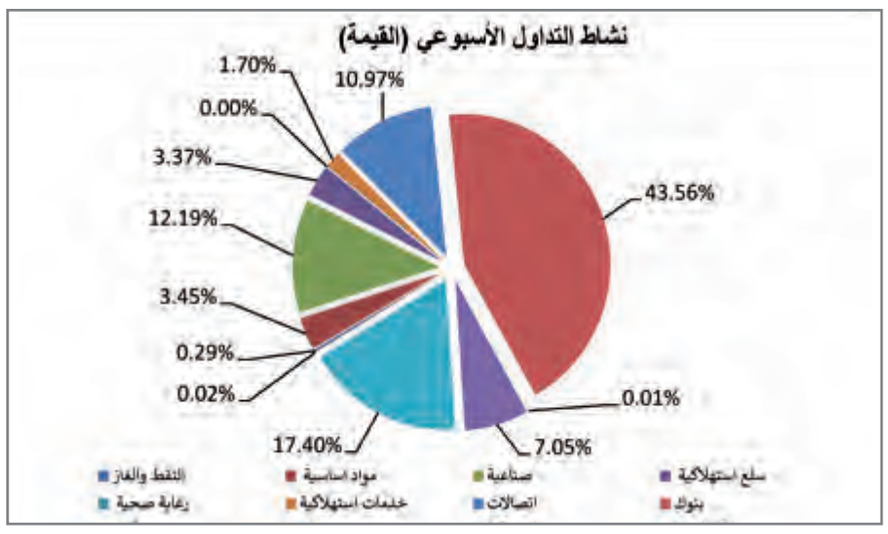

نشاط التداول الاسبوعي

- اسم الكويت اصبح يتذيل الكثير من القوائم بالعديد من المجالات في السنوات الأخيرة
- الدولة لن تحقق النهضة الاقتصادية المرجوة دون أن تولي للتعليم اهتماماً بالغاً
- وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 3.84 بالمئة مقارنة مع قيمتها العام الماضي
- انخفاض أسعار نحو 69 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي

قال تقرير بيان للاستثمار الصادر امس السبت لقد واصلت الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة هذه الفترة الإلقاء بظلالها السلبية على أداء أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام، وعلى بورصة الكويت بشكل خاص، حيث سجلت مؤشرات السوق الكويتي خسائر متباينة بنهاية الأسبوع المنقضي متأثرة بعمليات البيع التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة وفي مقدمتها الأسهم القيادية والتشغيلية، وهو الأمر الذي ظهر جلياً على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 واللذان يرتبط أدائهما بتحركات هذه النوعية من الأسهم. هذا وعلى الرغم من البداية الإيجابية التي استهل بها السوق تداولات الأسبوع المنقضي واتجاه مؤشراته الثلاثة نحو المنطقة الخضراء بدعم من إعلان شركة (فوتسي راسل) عن القائمة الإرشادية الأولية للشركات الكويتية المستوفية لمعايير الانضمام لمؤشر (فوتسي)، حيث تركزت تعاملات المتداولون في ابورصة على هذه الأسهم، إلا أن تصاعد الأحداث الجيوسياسية لعب دوراً بارزاً في تحول اتجاه السوق نحو المنطقة الحمراء، لتنهي مؤشراته الثلاثة تداولات الأسبوع مسجلة خسائر متباينة.

على الصعيد الاقتصادي، واصلت الكويت تخلفها واحتلالها المراكز الأخيرة عالمياً وإقليمياً من حيث المستوى التعليمي، حيث حلت في المرتبة الـ47 عالمياً من إجمالي 50 دولة مشاركة في اختبارات (بيرلز الدولية) لعام 2016 المعنية بالتقدم في دراسة القراءة والكتابة الدولية، وهو تقييم دولي واسع النطاق يضم 50 دولة و11 منطقة للمقارنة والقياس. وتساعد "بيرلز" الدول المشاركة على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة لتحسين التعليم. وتستخدم الدول نتائج هذه الاختبارات لرصد فعالية نظامها التعليمي في السياق العالمي، وتحديد الثغرات في الموارد والفرص التعليمية، وتحديد مجالات الضعف وقياس أثر المبادرات الجديدة.

اسم الكويت

وتجدر الإشارة إلى أننا قد اعتدنا في السنوات الأخيرة على رؤية اسم الكويت يتذيل الكثير من القوائم في العديد من المجالات، حيث أصبحت عبارات التخلف والتراجع والتأخر وو.. إلخ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باسم بلدنا الحبيب؛ وآخر هذه القوائم هو احتلال الكويت لمراكز متأخرة في اختبارات (بيرلز الدولية) لعام 2016، وهو الأمر الذي يبين مدى تأخر الدولة في المستوى التعليمي وفي تنمية العنصر البشري الذي هو أساس التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في أي دولة، فلا يخفى على أحد أن الدولة لن تتمكن من تحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة دون أن تولي للتعليم اهتماماً بالغاً وتضعه ضمن أولوياتها، فهناك علاقة وثيقة بين مستوى التعليم في الدولة وأداء اقتصادها ونموها، حيث يتضح ذلك من خلال نظرتنا إلى بعض الدول المتقدمة التي تتميز شعوبها بمستويات عالية من الانتاجية والابتكار بسبب القدرات التعليمية المتقدمة التي يتميزون بها. لذلك فإن استمرار تخلف الكويت في المستوى التعليمي الذي تقدمه لطلابها منذ المراحل الأولى في الدراسة وحتى المراحل اللاحقة لن ينتج عنه إلا تراجع دائم ومتواصل في أدائها التنموي حتى في ظل وجود خطط تنموية مستقبلية مهما تعددت أشكالها أو مصادرها، فلن تتحقق أهداف تلك الخطط دون الاهتمام بتنمية العنصر البشري الذي يعد الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، لذلك فلا سبيل أمام الكويت حالياً إلا أن تجعل تطوير وتحديث التعليم على رأس أولوياتها في المرحلة المقبلة.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد سجلت البورصة خلال الجلسات الخمس المنقضية خسائر سوقية بما يزيد عن 290 مليون دينار كويتي، إذ وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.38 مليار دينار كويتي، بتراجع نسبته 1.09% عن قيمتها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 26.67 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 3.84% مقارنة مع قيمتها في نهاية العام الماضي التي بلغت 25.41 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي انخفاض أسعار نحو 69 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين ارتفعت أسعار 55 سهم، مع بقاء 33 سهم بدون تغير.

هذا وقد أظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي أن السوق كان قد استهل تداولات الأسبوع متخذاً مساراً صعودياً وتمكنت مؤشراته الثلاثة من تحقيق الارتفاع في الجلسة الأولى من الأسبوع، إلا أنه لم يتمكن من مواصلة هذا الأداء وتراجعت مؤشراته تدريجياً في الجلسات التالية تحت تأثير تصاعد الأحداث السياسية التي تمر بها المنطقة هذه الفترة، وهو ما دفع العديد من المتداولين إلى الاتجاه إلى عمليات البيع، مما ساهم في تحول مسار السوق إلى المنطقة الحمراء.

مؤشرات السوق

وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع المنقضي محققاً مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة مستفيداً من عمليات الشراء المكثفة التي استهدفت بعض الأسهم المدرجة في السوق، وعلى رأسها الأسهم التسعة المرشحة للانضمام لمؤشر (فوتسي)، والتي استحوذت بدورها على نصيب الأسد من السيولة النقدية المتداولة خلال الجلسة. أما الجلسة التالية، فقد أنهتها البورصة على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري ارتفاعه نتيجة المضاربات السريعة التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة، في حين دفعت عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم القيادية المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى تسجيل خسائر متباينة بنهاية الجلسة.

أما جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهدت تراجع مؤشرات السوق الثلاثة في ظل تزايد الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على الكثير من الأسهم سواء القيادية أو الصغيرة، وذلك وسط انخفاض السيولة المتداولة وكمية التداول مقارنة مع الجلسة السابقة، حيث وصلت قيمة التداول إلى 11.45 مليون دينار كويتي فقط، فيما بلغ عدد الأسهم المتداولة بنهاية الجلسة 59.21 مليون سهم.

هذا وشهدت بورصة الكويت في الجلستين الأخيرتين من الأسبوع الماضي استمرار سيطرة عمليات البيع العشوائية على مجريات التداول، وسط إحجام بعض المتداولين عن التعامل مؤقتاً ترقباً لظهور مؤشرات إيجابية تعمل تشجيعهم على الدخول في السوق مرة أخرى، خاصة في ظل حضور العديد من العوامل السلبية المحيطة بالسوق سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6،186.94 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 0.15% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 1.24% بعد أن أغلق عند مستوى 393.84 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 894.99 نقطة بارتفاع نسبته 1.49% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 7.63%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 3.62%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 1.13%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 2.47% ليصل إلى 12.57 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 6.44%، ليبلغ 68.29 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت خسارة في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. هذا وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث أقفل مؤشره عند 480.25 نقطة مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.74%. تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 3.41% بعد أن أغلق عند 847.34 نقطة. في حين شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره خسارة أسبوعية بنسبة بلغت 2.08%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 535.69 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع العقار، إذ أغلق مؤشره عند 877.08 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.18%.

من جهة أخرى، قطاع التأمين القطاعات التي سجلت نمواً، حيث أقفل مؤشره عند 1.044.99 نقطة بارتفاع نسبته 4.16%، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية بعد أن نما مؤشره بنسبة بلغت 1.01% مقفلاً عند 1،722.61 نقطة، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الاستهلاكية مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.14% منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 920.83 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 116.49 مليون سهم تقريباً شكلت 34.11% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 82.03 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.02% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 22.98% بعد أن وصل إلى 78.46 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 43.56% بقيمة إجمالية بلغت 27.40 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 17.40% وبقيمة إجمالية بلغت 10.94 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 7.67 مليون د.ك. شكلت 12.19% من إجمالي تداولات السوق.

«التجاري» يشارك في تلوين أطول لوحة فنية لأطفال التوحد

تلوين اطول لوحة لاطفال التوحد

انطلاقاً من مسئوليته الاجتماعية تجاه فئات المجتمع كافة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال طيف التوحد بشكل خاص، نظم البنك التجاري الكويتي بالتعاون مع "ارت سبيس" و"مركز السلوك التطبيقي في الكويت" فعالية لتلوين أطول لوحة فنية في العالم يبلغ طولها 11.5 كيلو متر، والتي يتم الحكم عليها من قبل موسوعة غينيس للأرقام القياسية.

وفي تعقيبها على هذه الفعالية، قالت مساعدة المدير العام – إدارة الإعلان والعلاقات العامة في البنك التجاري الكويتي أماني الورع "لقد تمثلت مشاركة البنك في هذه الفعالية التي استمرت على مدار يومين في كل من المركز الرئيسي للبنك وفرع البنك بحولي في دعوة الموظفين للمشاركة في تلوين هذه اللوحة التي حملت عنوان "دعونا نرسم للتوحد". وبينت أماني الورع أن فريق الإدارة التنفيذية ممثلاً برئيس الجهاز التنفيذي إلهام محفوظ كان من أول المبادرين للمشاركة في هذا الحدث، بالإضافة إلى عدد كبير من الموظفين الذين توافدوا من أجل تسجيل مشاركتهم في تلوين هذه اللوحة التي سوف يتم الحكم عليها لتدخل ضمن الأرقام القياسية لموسوعة "غينيس". وأردفت أماني الورع مؤكدة حرص البنك الدائم – ضمن جهوده المكرسة لترسيخ مفهوم المسئولية الاجتماعية الشاملة – على التعاون مع الجهات المعنية بخدمة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ومنها "مركز السلوك التطبيقي في الكويت" لما يقدمه من خدمات التدخل المبكر للتعامل مع الأطفال الذين يعانون من طيف التوحد وكذلك منظمة "أرت سبيس" التي تؤمن بأهمية الفن في الإعلاء من شأن المجتمعات.

وفي ختام هذا الحدث، توجه الفريق القائم على تلوين هذه اللوحة الفنية من "أرت سبيس" و"مركز السلوك التطبيقي في الكويت" بالشكر الجزيل من إدارة البنك التجاري الكويتي مشيدين بالمشاركة اللافتة من موظفي البنك ومتمنين للبنك دوام التقدم والازدهار.

تمثل 55 بالمئة من إجمالي دول العالم

احتياطات دول «أوابك» من النفط تبلغ 710.18 مليار برميل

- الأمين العام لـ «أوابك»: حققنا العديد من الإنجازات في دعم وتطوير الصناعة البترولية
- الغاز الطبيعي لديها يبلغ 53.1 تريليون متر مكعب ما يمثل 27.1 بالمئة من الإجمالي العالمي
- إنتاج دول المنظمة يبلغ 24.1 مليون برميل ما يمثل 30.6 بالمئة من الإنتاج العالمي

عباس النقي

أكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عباس النقي أن المنظمة حققت العديد من الإنجازات خلال الخمسين عاما الماضية في دعم وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء وتوحيد الجهود لتطوير الصناعة البترولية.

وقال النقي في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس السبت بمناسبة احتفال (أوابك) باليوبيل الذهبي لإنشائها إن المنظمة تستهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة فضلا عن توفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول.

وأوضح أن المنظمة تسلك عدة سبل بغية تحقيق أهدافها ومنها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها ما أمكن واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء ومساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات.

وعن دور دولة الكويت وإسهاماتها في استمرار عمل المنظمة أكد حرص الحكومة الكويتية دائما على تقديم كل التسهيلات الممكنة للمنظمة للقيام بمهامها مما كان له الأثر الإيجابي في تسيير أعمالها.

وذكر أن الكويت ساهمت بشكل بارز في دعم مسيرة (أوابك) إذ كانت من الدول المؤسسة للمنظمة وتحتضن مقرها الرئيسي كما تستضيف منذ سنوات طويلة العديد من المؤتمرات والندوات التي تنظمها الأمانة العامة للمنظمة ومن بينها ملتقى أساسيات صناعة النفط والغاز.

وأضاف النقي أن دولة الكويت تستضيف العديد من الاجتماعات الرسمية للمنظمة ومن أهمها اجتماعات مجلس وزراء المنظمة واجتماع المكتب التنفيذي للمنظمة إضافة إلى الاجتماعات الفنية المتخصصة ومنها اجتماع مجلس وزراء المنظمة الذي سيعقد غدا الأحد.

وفي شأن التزام الدول الأعضاء بالواجبات المطلوبة منها أفاد بأن (أوابك) تعمل وفقا لاتفاقية الإنشاء على اعتبارها منظمة عربية متخصصة ذات طابع دولي وهدفها تدعيم وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء وتوحيد الجهود لتطوير الصناعة البترولية.

وأكد أن الدول الأعضاء تسعى جاهدة إلى بذل أفضل الجهود لتعزيز التعاون العربي في مجال صناعة النفط والغاز وتقدم دعما كبيرا للمنظمة في أداء مسؤولياتها وواجباتها مما أثر إيجابيا على نشاطاتها مبينا أن الدول الأعضاء لم تتوان في تقديم المقترحات والمبادرات التي تساهم في تطوير عمل المنظمة.

وقال إن (أوابك) حققت العديد من الإنجازات خلال الفترة الماضية ومن أهمها إعداد دراسات وأوراق علمية تناولت مختلف التطورات في الصناعة البترولية عربيا وإقليميا ودوليا كما تعد نحو 10 دراسات متخصصة سنويا.

ولفت النقي إلى أن (أوابك) حققت على المستوى الدولي حضورا ملحوظا خلال الفترة الماضية إذ فازت بالعديد من الجوائز من خلال مشاركتها في المؤتمرات والمنتديات العالمية أبرزها جائزة أفضل منظمة في مجال الطاقة في قمة الطاقة العالمية للغاز في مدينة نيس عام 2016 وجائزة في قمة أذربيجان للنفط والغاز خلال هذا العام.

وأضاف أن (أوابك) تواصل جهودها في متابعة ملف الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ من خلال حضورها اجتماعات مؤتمر الأطراف لتغير المناخ إذ تقوم بجهود حثيثة للتنسيق بين مواقف الدول العربية المشاركة في تلك الاجتماعات وبالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة وغيرها من المعنيين بهذا الشأن.

وحول احتياطيات دول (أوابك) من النفط قال النقي إنها تبلغ 18ر710 مليار برميل وتمثل 55 في المئة من إجمالي احتياطيات دول العالم من النفط موضحا أن إنتاج دول المنظمة من النفط يبلغ نحو 1ر24 مليون برميل يوميا ما يمثل 6ر30 في المئة من الإنتاج العالمي.

ولفت إلى أن احتياطيات (أوابك) من الغاز الطبيعي تبلغ نحو 1ر53 تريليون متر مكعب ما يمثل 1ر27 في المئة من الإجمالي العالم في حين بلغت كميات الغاز الطبيعي المسوق في (أوابك) بنهاية 2016 نحو 547 مليار متر مكعبة ما يعادل 15 في المئة من إجمالي الغاز المسوق في العالم.

وحول العرض والطلب في السوق النفطية توقع النقي قرب تحقيق التوازن المنشود في السوق ما سينعكس بدوره على مستويات المخزون وتحسن مناخ الاستثمار في القطاع النفطي على خلفية قرار تمديد إتفاق خفض الإنتاج الأخير بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) ومنتجي النفط من خارجها.

وأفاد النقي بأن تأثير اتفاق خفض الإنتاج الذي بدأ في نوفمبر 2016 بدا واضحا على معدلات أسعار النفط الخام التي شهدت ارتفاعا في مستوياتها من أقل من 30 دولارا للبرميل بداية عام 2016 إلى أكثر من 60 دولارا حاليا أي بنسبة تزيد على 100 في المئة.

وأضاف أن القرار الأخير بشأن الموافقة على تمديد الاتفاق على خفض إنتاج النفط حتى نهاية عام 2018 انعكس إيجابا على أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستويات يومية لها في السوق الآجل خلال 30 شهرا مقتربة من حاجز 65 دولارا للبرميل.

وأوضح أن الاتفاق على خفض إنتاج النفط يعد أول إنجاز مشترك بين المنتجين من داخل (أوبك) وخارجها منذ 56 عاما ما سيساعد على سرعة عودة التوازن واستقرار الأسعار عند مستويات مرضية لطرفي الإتفاق.

ولفت إلى أن تراجع المخاوف بشأن وفرة إمدادات النفط الخام العالمية وتراجع مخزونات النفط العالمية وارتفاع واردات النفط الصينية وتباطؤ عمليات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عوامل رئيسية في ارتفاع الأسعار خلال الربع الثالث من هذا العام.

وبخصوص السعر العادل للنفط حاليا قال النقي "أميل إلى لفظ السعر المناسب بدلا من السعر العادل إذ إن السعر العادل يعتمد على تعريف هذا السعر من جميع الأطراف أما السعر المناسب فهو الذي يرضى به المنتج والمستهلك" ويحقق مصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين في الصناعة النفطية. وبين أن السعر المناسب متغير من فترة إلى أخرى بحسب الظروف السائدة في السوق النفطية لافتا إلى أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الماضية إلى مستوى 60 دولارا للبرميل يعكس إتجاهها نحو الوصول إلى مستويات مقبولة من جميع الأطراف.

وعن عودة إنتاج النفط في بعض الدول الأعضاء مثل ليبيا أفاد النقي بأن الإنتاج الليبي من النفط يشهد تعافيا ملحوظا إذ تجاوز مستوى المليون برميل يوميا خلال يوليو الماضي وتراجع إلى 962 ألف برميل يوميا في أكتوبر الماضي مقارنة بنحو 678 ألف برميل يوميا في بداية هذا العام.

وفي شأن النفط الصخري رأى أن انخفاض تكلفة إنتاجه حاليا إلى نحو 40 دولارا أمريكيا للبرميل مقارنة ب 80 دولارا في السابق مرده إلى دعم التكنولوجيا المتقدمة التي نجحت في الوقت ذاته في مضاعفة إنتاجية كل بئر صخري وهو ما يسمى بالتوسع في الإنتاج رأسيا بتعظيم القدرات الإنتاجية.